

تم إعداد هذا التقرير من قبل مكاتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) المختصة بالأزمة السورية مع إسهامات من جميع القطاعات في المراكز وعلى مستوى المنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية. ويغطي التقرير الفترة من 1 شباط/فبراير - 13 آذار/مارس 2018. وسيصدر التقرير المقبل في 15 نيسان/أبريل 2018 تقريباً.

أهم الأحداث

- على الرغم من تبني قرار مجلس الأمن رقم 2401، الذي يطالب بوقف فوري للأعمال العدائية لمدة 30 يوماً على الأقل في جميع أنحاء سورية، فقد أكدت التقارير الواردة استمرار القتال المتصاعد في الغوطة الشرقية، مما تسبب في سقوط ضحايا مدنيين وتدمير واسع النطاق للبنية التحتية المدنية.
- تشير التقارير إلى أن العدد الإجمالي للمدنيين الذين لقوا مصرعهم في الفترة من 18 شباط/فبراير إلى 11 آذار/مارس من الممكن أن يتجاوز 1,100 قتيل، بينما تم الإبلاغ عن إصابة أكثر من 4,000 شخص بجروح.
- في آذار/مارس، أدى القتال المكثف وتوغل قوات الحكومة السورية (GOS) إلى تغييرات كبيرة في مناطق السيطرة أسفرت عن موجات نزوح جديدة باتجاه دوما وعربين وكفر بطنا.
- تم تحديد 77 حالة تمثل أولوية من بين أكثر من 1,000 مريض وجريح في حاجة إلى إجماع طبي عاجل من الغوطة الشرقية.
- دخلت قافلة مشتركة بين الوكالات تتبع الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري واللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى دوما وسط أعمال العنف المستمرة في 5 و9 آذار/مارس 2018 لتوفير الغذاء لنحو 27,500 شخص، إلى جانب تقديم إمدادات صحية وتغذوية. ولم يُسمح بتحميل الكثير من اللوازم الصحية التي كان من المزمع إرسالها إلى دوما. ولا تزال احتياجات المتضررين شديدة في جميع القطاعات، بما في ذلك المياه والصرف الصحي والغذاء والمأوى والمواد غير الغذائية والصحة والحماية.
- على الرغم من بدء إجلاء المدنيين بأعداد أكبر في 11 آذار/مارس، لا تزال هناك مخاوف بشأن الحماية المتعلقة بالخروج الآمن والطوعي للمدنيين.

أكثر من 1,000 مريض بحاجة إلى إجماع طبي، بما في ذلك 77 حالة تمثل أولوية	أكثر من 1,100 مدني قتل أنهم لقوا مصرعهم جراء الغارات الجوية والهجمات البرية منذ 18 شباط/فبراير	34,700 شخص تلقوا المساعدة من خلال قوافل مشتركة بين الوكالات تابعة للأمم المتحدة/الهلال الأحمر العربي السوري/اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عام 2018.	عشرات الآلاف من المدنيين نزحوا داخل الجيب خلال الفترة المشمولة بالتقرير
--	--	---	---

لمحة عامة عن الوضع

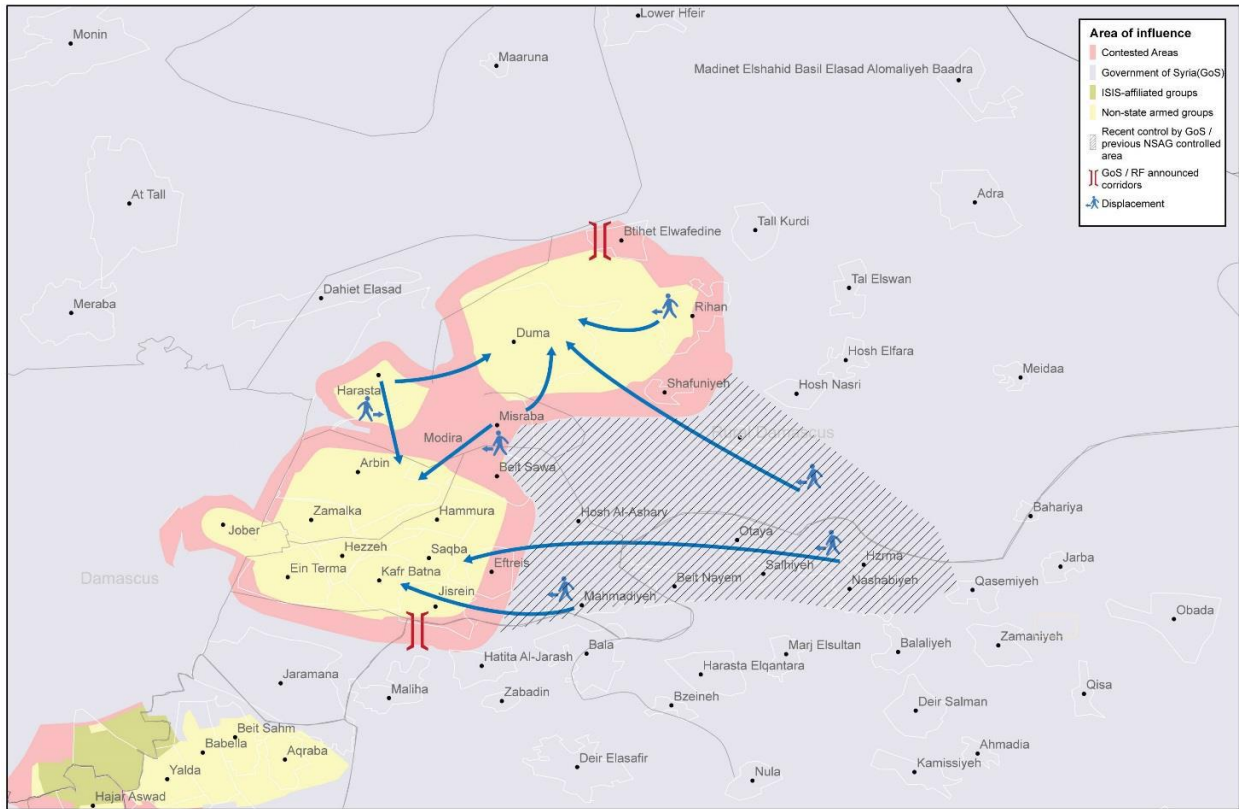
منذ منتصف شهر شباط/فبراير، شهدت المنطقة المحاصرة في الغوطة الشرقية مزيداً من تصعيد الأعمال العدائية، مع ورود تقارير عن تزايد عدد الضحايا المدنيين، فضلاً عن الأضرار والدمار الواسع النطاق للبنية التحتية المدنية الناجم عن الغارات الجوية والهجمات البرية. وتشير بعض التقارير إلى أن العدد الإجمالي للمدنيين الذين لقوا مصرعهم في الفترة من 18 شباط/فبراير إلى 11 آذار/مارس من الممكن أن يتجاوز 1,100 قتيل، بينما تم الإبلاغ عن إصابة أكثر من 4,000 شخص بجروح. وخلال الفترة نفسها، قيل إن قصف مدينة دمشق قد أسفر عن مقتل 36 مدنياً وجرح 350 آخرين.

على الرغم من تبني قرار مجلس الأمن رقم 2401، الذي طالب بوقف فوري للأعمال العدائية لمدة 30 يوماً على الأقل في جميع أنحاء سورية للتمكين من إيصال المساعدات الإنسانية وإجماع المرضى والمصابين ذوي الحالات الحرجة، فقد استمر سقوط الضحايا المدنيين وتدمير البنية

التحتية المدنية على نطاق واسع في الغوطة الشرقية. وتوجد تقارير عن استخدام مزعوم للبراميل المتفجرة، والأسلحة المحرقة، وأشخاص يعانون من إصابات تتسق مع آثار غاز الكلور.

في شباط/فبراير، حدثت زيادة كبيرة في عدد حوادث العنف التي تستهدف مرافق الرعاية الصحية في الغوطة الشرقية، حيث تمكنت مجموعة عمل الصحة من التحقق من 28 هجوماً، تشمل 14 اعتداءً على المستشفيات، و11 هجوماً على المراكز الصحية، وهجومين على محطات الإسعاف وهجوم واحد على مستودع طبي. وقد قُتل ما لا يقل عن أربعة من العاملين في مجال الصحة في شهر شباط/فبراير، بحسب ما ورد، كما قيل أن أحد المستشفيات في ناحية كفر بطنا قد تعرض للهجوم مرتين. وبالإضافة إلى أعمال العنف ضد المرافق الصحية، ذكرت التقارير الواردة أن العديد من مكاتب المنظمات غير الحكومية في هذا الجيب قد توقفت عن العمل.

خلال الأسبوع الأول من شهر آذار/مارس، بعد بدء الهجوم البري في 25 شباط/فبراير، تم شن قصف عنيف وغارات جوية مكثفة على عدة مواقع في الغوطة الشرقية (من بينها دوما، حرسنا، كفر بطنا، عربين، حمورية، جسرين، عين ترما، بيت سوا، سقبا وحزة) وتمكنت قوات الحكومة السورية والقوات المتحالفة معها من السيطرة على ناحيتي النشابية والشيفونية. وأسفر التغيير في مناطق السيطرة في 5 آذار/مارس تقريباً عن نزوح جميع المدنيين في المنطقة باتجاه ناحيتي دوما وكفر بطنا. ولقد أصبح ما يقدر بنحو 60 في المئة من الأراضي التي كانت تسيطر عليها جماعات مسلحة من غير الدول (NSAG) خاضعاً الآن لسيطرة الحكومة السورية.



آخر التطورات في الغوطة الشرقية

وقد أدت هذه التحولات الكبيرة في مناطق السيطرة إلى مزيد من موجات النزوح داخل الغوطة الشرقية، نظراً لانتقال الناس إلى المناطق التي يُنظر إليها على أنها أقل خطورة أو سعيهم إلى جمع شملهم مع عائلاتهم الممتدة. وقد ظل غالبية النازحين في المناطق التي تسيطر عليها جماعات مسلحة من غير الدول. وتشير التقديرات إلى أن 45 في المئة من سكان الغوطة الشرقية يعيشون الآن في الجزء الشمالي من الجيب، بينما يقيم الـ 55 في المئة المتبقين في الجزئين الأوسط والجنوبي، بما في ذلك ما بين 15,000 و18,000 شخص في حرسنا الشرقية. وانقسم الجيب فعلياً إلى ثلاثة أجزاء في 11 آذار/مارس، ويقال أن تنقل المدنيين بين هذه المناطق قد أصبح مستحيلاً.

خلال هذه الفترة، تم توزيع منشورات في المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة من غير الدول توضح طرق الخروج المتاحة للمدنيين بغية الوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية. وبالإضافة إلى نقطة الخروج التي تم تحديدها من قبل في مخيم الوافدين، أعلنت الحكومة السورية والاتحاد الروسي في 8 آذار/مارس عن فتح نقطة خروج أخرى في الجزء الجنوبي من الجيب في منطقة جسرين/مليحة. ولكن نظراً لاستمرار الأعمال العدائية وغياب ضمانات الحماية للمدنيين وقيام الجماعات المسلحة من غير الدول بمنع خروج المدنيين، بحسب ما ذُكر، لم يتيسر إجلاء أحد من الغوة الشرقية سوى زوجين باكستانيين في 1 آذار/مارس بدعم من الهلال الأحمر العربي السوري؛ كما وردت تقارير عن إجلاء 126 شخصاً من مسرابا في 11 آذار/مارس، وما يقرب من 147 مدنياً (بما في ذلك 8 حالات لدواعي صحية) في 13 آذار/مارس، حسبما لاحظ فريق الأمم المتحدة في معبر الوافدين.

وفي أعقاب الإجلاء، تم إيفاد بعثة مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة إلى مخيم دوير بابونيرز، وهو المأوى الجماعي الذي استقبل الأشخاص الذين تم إجلاؤهم من الغوة الشرقية. وتم الإبلاغ أثناء البعثة عن وصول 17 أسرة من مسرابا (76 شخصاً) إلى المخيم في 11 آذار/مارس. وفي 13 آذار/مارس، وصلت 26 أسرة من دوما (147 شخصاً). وأبلغ الهلال الأحمر العربي السوري عن نقل 8 مرضى مباشرة إلى مستشفى في دمشق. وتلقت الأسر مساعدة من الهلال الأحمر العربي السوري تشمل المواد غير الغذائية، ومستلزمات النظافة، والوجبات الغذائية الجاهزة للأكل. ومن المتوقع وصول المزيد من الأشخاص إلى هذا المأوى من الغوة الشرقية، وفقاً لتصريحات نائب محافظ ريف دمشق.

يقوم المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية في سورية بتقديم الدعم، في إطار نهج المساعي الحميدة الذي يتبعه الأمين العام، وذلك لتهيئة الظروف لوقف الأعمال العدائية في الغوة الشرقية بموجب قرار مجلس الأمن رقم 2401، ويواصل دعوة جميع الأطراف إلى تسهيل عمليات الإجلاء الطبي وحماية المدنيين والوصول الكامل والمستمر دون عوائق إلى الأشخاص المحتاجين للمساعدة في جميع أنحاء سورية. وإذا تم التخطيط لمزيد من عمليات إجلاء المدنيين من الغوة الشرقية، فإن الأمم المتحدة ستكون على استعداد لمراقبة أحوالهم وتقديم المساعدة لهم في مرافق المأوى التي ستستضيفهم.

تم تحديد 77 حالة ذات أولوية من بين أكثر من 1,000 مريض وجريح يحتاجون إلى إجلاء طبي عاجل من الغوة الشرقية، وذلك تحسباً لوجود نافذة محدودة لعمليات الإجلاء الطبي، وهم بالأساس من النساء والأطفال وبحاجة ماسة إلى الرعاية المنقذة للحياة.



إمكانية الوصول

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت إمكانية الوصول العام إلى مواقع في جيب الغوة الشرقية المحاصر غير كافية على الإطلاق. وفي 14 شباط/فبراير، قامت قافلة مشتركة بين الوكالات تابعة للأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري بتوصيل المساعدات الغذائية والتغذية والصحية المنقذة للحياة إلى 7,200 شخص في النشابية، بعد مرور 78 يوماً على وصول آخر قافلة إلى هذا الجيب. ويمثل الأشخاص الذين تم الوصول إليهم أقل من 2 في المئة من المحتاجين للمساعدة في الغوة الشرقية ونحو 2.6 في المئة من أصل 272,500 شخص مستهدف بالمساعدة في الغوة الشرقية في إطار خطة القوافل لشهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير. وبالإضافة إلى ذلك، لم يُسمح بتحميل الإمدادات التي تشتد الحاجة إليها في مجالات المياه والصرف الصحي والتعليم والمواد غير الغذائية (مثل أطقم المطبخ والبطانيات والأغطية البلاستيكية) في القافلة.

وأفاد الفريق الفني التابع للأمم المتحدة الذي رافق القافلة بأن الوضع متدهور، فاللوازم الحيوية توشك على النفاد في المنشآت الصحية، وهناك تقارير عن استخدام المخدر منتهي الصلاحية وتقارير عن إصابات بأمراض معدية، مثل السل وحمى التيفوئيد والجرب. كما سجلت الأمم المتحدة عدداً من حالات سوء التغذية الحاد الوخيم وسط تقارير عن أزمة وشيكة. وقيل أن العاملين الصحيين في مستشفى الشيفونية قاموا بفحص 317 طفلاً دون سن الخامسة لتحديد ما إذا كانوا مصابين بسوء التغذية خلال الأسبوعين الأولين من شهر شباط/فبراير، وتم تحديد 69 حالة سوء تغذية حاد و127 طفلاً معرضين لخطر الإصابة بسوء التغذية. وتساعدت مستويات سوء التغذية في الغوة الشرقية بشكل كبير في نهاية عام

2017، وكان 11.9 في المئة من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2017، وهذا أعلى معدل تم تسجيله في سورية منذ بداية الأزمة.

في 5 و9 آذار/مارس 2018، دخلت قافلة مشتركة بين الوكالات تابعة للأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري واللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى دوما محملة بمواد غذائية لنحو 27,500 شخص، إلى جانب إمدادات صحية وتغذوية. ولم يُسمح بتحميل الكثير من الإمدادات الصحية المزمعة للأمم المتحدة المخصصة لدوما. وذكرت منظمة الصحة العالمية أن الإمدادات المرفوضة شملت جميع الإمدادات المقدمة من الأمم المتحدة لعلاج الصدمة واللوازم الجراحية وجلسات الغسيل الكلوي والأنسولين. ونتيجة لذلك، كانت ثلاث شاحنات من أصل 46 شاحنة أرسلت إلى دوما في 5 آذار/مارس شبه فارغة. وبالإضافة إلى ذلك، بينما كانت القافلة تسير في طريقها في 5 آذار/مارس، أُجبر فريق مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على العودة عندما تم إبلاغ المنسق المقيم للأمم المتحدة/منسق الشؤون الإنسانية بقرار استبعادهم من القافلة.

وفي 5 آذار/مارس، أثناء وصول القافلة وتفريغ الإمدادات، استمر القتال والقصف في المنطقة. وعلى الرغم من بقائها لما يقرب من تسع ساعات داخل تلك المنطقة، أدى انعدام الأمن إلى إبطاء عملية التفريغ، وفي نهاية المطاف أُجبر الفريق الإنساني المرافق على المغادرة قبل استكمال التفريغ. ونتيجة لذلك، لم تتمكن 14 من أصل 46 شاحنة في القافلة من تفريغ الإمدادات الغذائية الضرورية بالكامل.

شهد الفريق الذي دخل دوما في 5 آذار/مارس وضعاً يائساً بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون في تلك المنطقة المحاصرة، والذين عانوا لعدة أشهر دون تلقي مساعدات إنسانية. إن الغذاء المتاح للمدنيين قليل أو مكلف للغاية، ويعيش الناس في أقبية مكتظة وغير صحية بحثاً عن المأوى والحماية. وتعرض خدمات الرعاية الصحية والتغذية لضغوط تفوق طاقتها، وهناك حاجة ماسة إلى المعدات واللوازم الطبية. هناك مخاوف كبيرة تتعلق بالحماية بسبب تصاعد الأعمال القتالية، وقد أعرب بعض الأشخاص الذين أُجريت معهم مقابلات عن رغبتهم في الخروج من المنطقة؛ لكنهم أشاروا إلى أن "الممرات" لا توفر ظروفاً مواتية للخروج الآمن والطوعي في غياب ضمانات الحماية للمدنيين، وأن الجماعات المسلحة من غير الدول تمنعهم من المغادرة.

في 9 آذار/مارس، عادت الأمم المتحدة وشركاؤها إلى دوما لتسليم المساعدات الغذائية المتبقية التي لم يتيسر تفريغها من القافلة السابقة في 5 آذار/مارس. وسمح هذا للأمم المتحدة وشركائها باستكمال تسليم الأغذية المخطط له منذ البداية لنحو 27,500 شخص. وبينما كانت القافلة تسير، حدث قصف على مقربة منها على الرغم من ضمانات السلامة المسبقة التي قدمتها جميع الأطراف. وفي النهاية، هدأت حدة القصف وتم تفريغ جميع الشاحنات بأمان.

لا تزال هناك حاجة ماسة إلى إيصال المساعدات إلى 70,000 شخص في دوما، وكذلك إلى الأشخاص المحتاجين إليها في أجزاء أخرى من الغوة الشرقية. ولا يزال تقديم جميع الإمدادات الإنسانية الضرورية، بما في ذلك الإمدادات الطبية والصحية، يشكل أولوية ملحة. وهناك حاجة ماسة أيضاً إلى إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق والقدرة على إجراء تقييمات احتياجات سليمة، إلى جانب الفرصة لإجراء مشاورات مع جميع السكان المتضررين لكي تسترشد بها البرامج وأولويات الاستجابة.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المنظمات الإنسانية التي تعمل عبر الحدود تقديم بعض الخدمات والمعلومات الأساسية عن الاحتياجات إلى أقصى حد ممكن. وتقتصر العمليات حالياً على البرامج النقدية وتوفير الخدمات التي لا تتطلب توزيع المساعدات على الأشخاص المحتاجين إليها. ومع ذلك، فإن قدرتها أقل بكثير من أن تكون كافية لتلبية حجم ونطاق الاحتياجات في الغوة الشرقية، وفي الوقت نفسه، فإن تدخل الجماعات المسلحة من غير الدول في تقديم المساعدات والخدمات الإنسانية يعرقل قدرتها على الاستجابة بفعالية. وتشمل هذه القيود التي تم الإبلاغ عنها اقتحام/احتلال مخازن المنظمات غير الحكومية من قبل رجال مسلحين واحتجاز موظفي المنظمات غير الحكومية عند نقاط التفتيش بسبب الانتماء المتصور إلى أحد الفصائل المعارضة.

الاستجابة الإنسانية (1-28 شباط/فبراير)



الحماية

التطورات الرئيسية

لم يمنح القصف المتواصل في الغوة الشرقية - الذي توقف بشكل متقطع خلال فترات توقف إنساني أحادية الجانب - سوى القليل من الراحة للسكان. وكإجراء للحماية والسلامة، لجأ السكان إلى العيش في أقبية معظم فترات اليوم، في ظروف صحية محفوفة بالمخاطر تشمل ممرات مؤقتة تم حفرها من الطين. ولا تزال الآثار الخطيرة على رفاه السكان المدنيين وصحتهم، التي ترتبت على هذه الظروف، مستمرة.

استمر النزوح داخل الجيب وتكثف خلال شهر شباط/فبراير والأسابيع الأولى من شهر آذار/مارس، حيث سرعت الحكومة السورية وتيرة توغّلها العسكري، ولا سيما من الجنوب الشرقي (منطقة النشابية) باتجاه دوما. وتشير التقارير التي لم يتم التحقق منها إلى أن المدنيين قد وصلوا مؤخراً إلى دوما ويفتقرون إلى مأوى آمن وإلى الإمدادات التي تحافظ على الحياة. وقد أدى هذا النزوح إلى زيادة العبء على مناطق تعاني من ضغوط تفوق طاقتها بالفعل، مما جعل بعض المناطق الحضرية داخل الجيب تقترب من نقطة التشبع.

وتشير آثار الأسلحة المتفجرة المستخدمة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية إلى تدابير محدودة للتخفيف من الأضرار التي تلحق بالمدنيين ولها تأثير عشوائي على المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس. وبحسب ما ورد، فإن انقطاع أنشطة التعليم قد شجع أيضاً على استغلال المراهقين من قبل الجماعات المسلحة. وتشير الملاحظات والتقارير المباشرة إلى مشاركة الأطفال والمراهقين في دعم العمليات العسكرية داخل الغوة الشرقية، حيث يقومون بأدوار ومسؤوليات مختلفة، من مهام الدعم إلى حراسة نقاط التفتيش أو حتى القتال النشط. ويقال إن التجنيد مدفوع أيضاً باعتبارات اقتصادية، فضلاً عن الضغوط المجتمعية.

ونظراً للخوف من القصف، يواصل الأفراد اللجوء إلى الأقبية، التي غالباً ما تكون مكتظة وتفتقر إلى التهوية الجيدة، وتوفر قدراً محدوداً من الخصوصية ويعيشون في ظروف صحية دون المستوى، ولا سيما النساء والفتيات. وعلى الرغم من أن بعض خدمات الصحة الإنجابية والأفراد المتخصصين فيها لا يزالون يقدمون خدمات، إلا أن الظروف البدنية والنفسية المتدنية قد ساهمت في زيادة حالات الإجهاض أو الولادة المبكرة. كما كان للحالة المتدهورة تأثير مباشر على جوانب أخرى من حياة النساء والفتيات. وتشير التقديرات إلى زيادة عدد الأسر التي تعيلها نساء نتيجة للأعمال القتالية، وربما تمثل نسبة تصل إلى 70 في المئة في مواقع معينة داخل الجيب. واستمر ظهور روايات عن ارتفاع معدلات الزواج المبكر، لا سيما بين الفتيات، في الغوة الشرقية. وتشير التقارير إلى أن الزواج المبكر يحدث بمعدلات أعلى وأعمار أقل تدريجياً (15-16)، وهذا يعكس ميل الأسر إلى اللجوء إلى استراتيجيات تكيف سلبية غالباً ما توفر شكلاً من أشكال "الحماية" للأسر التي تعيلها نساء تعرضن لفقدان أفراد الأسرة الذكور.

الاستجابة

بالنسبة للمساعدة والخدمات المتعلقة بالحماية، يعتمد سكان الغوة الشرقية بشكل كبير على الجهات الفاعلة العاملة داخل الجيب. ومع ذلك، وبالنظر إلى الأعمال القتالية المتزايدة، فإن أنشطة الحماية داخل الجيب المدعومة بعمليات عبر الحدود تتم بشكل متقطع أو محدود النطاق وتقتصر إلى حد كبير على الإسعافات الأولية والدعم النفسي والاجتماعي. ونظراً للتعرض المطول لآثار القصف وحدة الأعمال العدائية، فقد تفاقمت حالات الصدمة والاضطراب التي يعاني منها السكان بالفعل، وترتبت على ذلك عواقب وخيمة على جميع السكان، ولا سيما الأطفال. وقد تم تقييد حركة العديد من الأطفال في الأقبية لفترات طويلة، ولم يتلقوا سوى الإسعافات الأولية النفسية الأساسية والمحدودة التي يوفرها شركاء الحماية من خلال أنشطة ترفيهية مخصصة تجري تحت الأرض.

منذ تكثيف الأعمال العدائية، تم تعليق الأنشطة التعليمية، التي كانت مخفضة بالفعل. ويقال إن سلوك الفتيان والفتيات أصبح عدوانياً، مما يدل على القلق والخوف، ولا تتاح للفتيات والنساء سوى فرصة محدودة جداً للحصول على لوازم الصحة النسائية، مما يسبب مشاكل صحية إضافية فضلاً عن الإجهاد. وتواجه الأمهات الضيق اليومي الناجم عن عدم القدرة على ضمان السلامة والطعام لأطفالهن. وتفيد التقارير الواردة بأن النساء والفتيات يتعرضن لخطر متزايد يتمثل في الاستغلال والتحرش الجنسي والعنف، ويتفاقم ذلك جزئياً بسبب ظروف معيشية دون المستوى، وعلى الرغم من اتخاذ بعض التدابير لتحسين الخصوصية والأمان (فصل مناطق داخل الأقبية وأنظمة مراقبة ليلية)، لا يمكن التخفيف من آثار التعرض لجميع المخاطر.

تعمل الجهات الفاعلة في مجال الحماية على إنشاء ودعم تبادل المعلومات والإحالات من خلال رسم خرائط الجهات الفاعلة والخدمات القائمة وإنشاء أنظمة لتحديد مسؤولي اتصال وتنسيق، مع وجود حاجة إلى دعم إضافي لإدارة المعلومات والتنسيق بهدف المساعدة في تعزيز هذا النظام.

وعلى الرغم من استمرار التسجيل المنهجي للأحداث المدنية، فقد تأثر بشدة بالظروف السائدة في الجيب، مثل تقييد الحركة، ومحدودية وظائف المرافق الصحية، وعدم القدرة على استخراج الجثث من تحت الأنقاض أو التعرف عليها. في هذه الظروف، ينبغي إلغاء المتطلبات المتعلقة بتوفير وثائق الحالة المدنية من أجل الحصول على المساعدة المنقذة للحياة، ويجب قبول الأشكال البديلة لتحديد الهوية (على سبيل المثال من خلال قادة المجتمعات المحلية) اللازم لتلقي المساعدة. ويجب أن يؤخذ الافتقار إلى الوثائق وفقدانها بسبب القتال والتدمير المستمرين بعين الاعتبار عند التخطيط لعمليات الإجلاء الطبي.

كما تم الإبلاغ عن نزوح واسع النطاق داخل الجيب، وبدأت عمليات إجلاء المدنيين إلى خارج الغوة الشرقية في 11 آذار/مارس، ولا تزال المخاوف المتعلقة بالحماية من أجل ضمان الخروج الآمن والطوعي للمدنيين قائمة. وقد أتيحت تدخلات وخدمات الحماية المرتبطة بشبكة متنامية من المرافق (المراكز المجتمعية والمساحات والخدمات الملائمة للأطفال والمساحات الآمنة للنساء والفتيات) التي يديرها شركاء في جميع أنحاء الجيب. لا يزال كثير من الناس يغادرون الجيب، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الافتقار إلى السلامة والأمن على الطريق والخوف من العمليات الانتقامية. ومع ذلك، فإن جهود التأهب مستمرة من خلال رسم خرائط للمرافق وإنشاء مسارات إحالة لخدمات الحماية. كما أن النقاش حول مرافق الاستقبال مستمر، بدءاً بالأقارب والمرافقين للمرضى الذين قد يخرجون من الغوة الشرقية من خلال إجراءات الإجلاء الطبي، التي تشتت الحاجة إليها وطالب بها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2401.

التغرات والتحديات

تتعرض الجهات الفاعلة في مجال الحماية، التي تقدم الدعم للأسر والأفراد الذين يقيمون في مرافق مأوى مجاورة لها، لضغوط تفوق قدراتهم ويؤدون مهام مثل حفر الأنفاق أو إزالة مياه الصرف الصحي من الأقبية. وتسعى هذه الجهات بنشاط إلى الحصول على المشورة والدعم الفني من الزملاء خارج الغوة الشرقية حول قضايا مثل تدابير السلامة المناسبة أثناء الهجمات الكيماوية والقصف والغارات الجوية.

ازدادت بوضوح الحاجة إلى الإسعافات الأولية النفسية، وخدمات الدعم النفسي والاجتماعي، والدعم النفسي والاجتماعي لحالات الصحة العقلية، بما في ذلك للبالغين والأطفال الذين يعانون من إصابات أو إعاقات ذات صلة بالنزاع. في الظروف الحالية، لا يمكن لشركاء الحماية المحليين التعامل مع الاحتياجات على الأرض. وفي الوقت نفسه، فإن قوافل النقل عبر خطوط النزاع محدودة في نطاقها وتوقيتها، حتى وإن كانت توفر المواد والإمدادات الصحية المطلوبة على وجه السرعة، وهو الأمر الذي يمنع الشركاء في مجال الحماية من تقديم أي خدمات استجابة منظمة. وبالمثل، تم تعليق الخدمات المتخصصة في حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل مؤقت بسبب الوضع الأمني.

منذ تكثيف العمليات العدائية في منطقة الغوة الشرقية، ازداد تدهور حالة الأمن الغذائي للناس الذين يعيشون في المنطقة المحاصرة بسبب عدد من التطورات، تشمل إغلاق حاجز الوافدين منذ 11 شباط/فبراير أمام الموردين التجاريين الذي اقترن بالاحتكار التجاري الذي يشكل ديناميات السوق في الغوة الشرقية. وتشير التقارير الواردة إلى أن هذا قد أدى إلى زيادة كبيرة في الأسعار ونقص توافر الغذاء والوقود في الأسواق. وتشير البيانات المتوفرة إلى وجود مخزون غذائي يكفي لمدة ثلاثة أسابيع، بما في ذلك المساعدات الإنسانية، خلال شهر شباط/فبراير. وعلى الرغم من أن إمكانية الحصول على الغذاء لا تزال غير كافية، فإن أحدث تقييم أجرته مبادرة ريتش (REACH)، والذي يغطي ثلاث مجتمعات محلية في الفترة من 22 إلى 28 شباط/فبراير، يشير إلى اعتماد السكان بشكل أساسي على الطعام المخزن أو اقتراض الطعام من أفراد العائلة والأصدقاء والجيران، بحسب ما ورد. ويقال إن توزيع المساعدات من قبل المجالس المحلية أو الجمعيات الخيرية أو غيرها من مقدمي الإغاثة محدود للغاية.

كما تم استهداف المخازن والمستودعات. وتجدر الإشارة إلى أنه في 19 شباط/فبراير، تم ضرب المخازن ومصانع الألبان والمستودعات التابعة لرجال أعمال محليين بارزين في مسرابا وأجزاء أخرى من الغوة الشرقية. وتوقفت تدفقات السلع التجارية في وقت لاحق.

وبالإضافة إلى ذلك، تفيد التقارير بأن الأسواق تأثرت بكثافة وطول أمد الغارات الجوية والقصف الأرضي، حيث أفادت التقارير أن معظم المتاجر، فضلاً عن مخزونات المواد الغذائية الموجودة داخلها، قد تعرضت للتدمير، مما أعاق بشدة الأداء العام للأسواق. وقد أثر تدمير الأسواق جنباً إلى جنب مع محدودية حركة السكان بشدة على إمكانية الحصول على الغذاء، ويلتمس غالبية السكان المأوى الآمن من القصف المكثف في الأقبية وأماكن مأوى تحت الأرض، وبالتالي لا يستطيعون التنقل بسهولة. ومنذ منتصف شباط/فبراير، تم الإبلاغ عن إغلاق جميع المخازن واعتماد الأسر على صنع الخبز من دقيق الشعير في مرافق المأوى.

بعد إنتاج الخبز لأكثر من 40,000 شخص كل يوم، أدى الضرر الذي لحق بالمخازن الكبرى، فضلاً عن المخازن العامة والخاصة الأخرى في حمورا وسقبا وكفر بطنا، إلى زيادة كبيرة في أسعار الخبز. وعلى الرغم من أن الخبز لا يزال متاحاً، فإن بعض المنظمات غير الحكومية قد تمكنت من الحفاظ على توزيع الخبز، بحسب ما ورد. وقد بلغ سعر ربطة الخبز داخل الجيب في كانون الثاني/يناير 1,300 ليرة سورية، أي عشرة أضعاف متوسط السعر الوطني البالغ 114 ليرة سورية وحوالي 25 ضعف سعر الخبز في دمشق (50 ليرة سورية). وقد ارتفع هذا السعر إلى 1,700 ليرة سورية اعتباراً من 23 شباط/فبراير، وفقاً للتقارير الواردة. ولا يزال سكان الغوة الشرقية يتمتعون بقدرة محدودة على الحصول على وقود الطهي. وبالتالي، فإن معظم الأسر تعتمد على البلاستيك الذائب، الذي يكلف 3,500 ليرة سورية (6.80 دولار) للتر، وهو ما يعادل 10 أضعاف متوسط السعر الوطني لوقود الديزل. لمزيد من التفاصيل حول أسعار المواد الغذائية انظر الجدول أدناه.

مراقبة الأسعار: يشير رصد الأسعار التابع لبرنامج الأغذية العالمي إلى أن تكلفة سلة الغذاء القياسية في شباط/فبراير كانت 6.8 أضعاف متوسط سعر سلة الغذاء الوطنية، مقارنة بـ 6.3 في كانون الثاني/يناير. بلغ متوسط سعر سلة الغذاء في السوق في الغوة الشرقية 195,800 ليرة سورية/سلة (451 دولاراً)، بزيادة قدرها 4٪ مقارنة بأسعار كانون الثاني/يناير. وبلغ متوسط سعر سلة الغذاء في الغوة الشرقية في شهر شباط/فبراير 6.5 أضعاف متوسط سعرها في دمشق، التي تقع على بعد 15 كيلومتراً فقط من المنطقة المحاصرة، ارتفاعاً من 6.2 ضعفاً في كانون الثاني/يناير. وتشير تقارير مبادرة ريتش إلى أنه اعتباراً من شهر شباط/فبراير، ارتفعت أسعار جميع السلع والمواد الغذائية بشكل حاد، بما في ذلك الوقود والخبز. وفيما يلي قائمة بالأسعار التي تم جمعها من دوما وسقبا. ولم يتيسر تقييم المواقع الأخرى بسبب الوضع الأمني.

الفريّة	طحين	أرز	برغل	عدس	سمن	سكر	بصل	شاي	طماطم	زيت	بيض	حليب	ملح	خبز
	كغ	كغ	كغ	كغ	كغ	كغ	كغ	كغ	كغ	لتر	30 بيضة	لتر	500 غرام	سعر 8 قطع
دوما	3,000	2,900	2,900	2,800	3,400	3,100	4,900	13,500	1,850	3,000	7,200	750	1,300	1,600
	3,000	2,950	2,900	2,800	3,500	3,000	5,000	11,500	1,750	3,000	7,500	700	1,300	1,622
	3,000	3,000	2,900	2,850	3,500	3,100		13,000	1,900	3,050	7,500	800	1,350	
المتوسط	3,000	2,950	2,900	2,817	3,467	3,067	4,950	12,667	1,833	3,017	7,400	750	1,317	1,611
سقبا	3,400	3,200	3,150	3,100	4,000	3,500	4,800	14,000	2,000	3,400	8,700	750	3,000	1,600
	3,500	3,300	3,200	3,000	3,600	3,600	5,000	14,300	1,900	3,500	8,800	700	1,400	1,689

	1,500	750		3,500	2,000	13,800		3,600	3,500	3,100	3,100	3,200		
المتوسط	1,645	1,967	733	8,750	3,467	14,033	4,900	3,567	3,700	3,067	3,150	3,233	3,450	

مصدر البيانات: مبادرة ريتش

الاستجابة

في شباط/فبراير، استطاع برنامج الأغذية العالمي واللجنة الدولية للصليب الأحمر، تقديم المساعدة من المركز السوري من خلال قافلة واحدة مشتركة بين الوكالات وصلت إلى الغوة الشرقية في 14 شباط/فبراير. احتوت هذه القافلة على مساعدات غذائية تكفي لمدة شهر وتشمل توفير سلال غذاء ودقيق قمح لنحو 1,400 أسرة أو 7,200 شخص من أصل 8,000 شخص تشير التقديرات إلى أنهم يعيشون في الجزء المحاصر من النشابية، في ناحية النشابية. وفي 5 و9 آذار/مارس، قدمت قافلة مشتركة بين الوكالات تابعة للأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري واللجنة الدولية للصليب الأحمر مساعدات غذائية إلى 27,500 شخص في دوما.

ويخصص الجدول التالي توزيعات جميع المواد الغذائية المستكملة والمستمرة والمخطط لها من 13 شريكاً يعملون عبر الحدود. والوجبة المطبوخة هي وجبة صغيرة يتم تقديمها لكل أسرة مرة واحدة يومياً وتبلغ تكلفتها حوالي 10 دولارات لكل وجبة.

وجبات مطبوخة			توزيع الخبز			أخرى (لحم، حليب، أغذية أطفال، سندويشات)			سلال غذاء		
مكتمل (يناير - فبراير)	مستمر	مخطط له	مكتمل (يناير - فبراير)	مستمر	مخطط له	مكتمل (يناير - فبراير)	مستمر	مخطط له	مكتمل (يناير - فبراير)	مستمر	مخطط له
246,770	132,500	70,000	43,790	272,600	33,600	29,445	28,800	19,100	2,135	23,500	5,000

التغرات والتحديات

على الرغم من وجود خطة نصف شهرية في مركز سورية للوصول إلى ما مجموعه 272,500 شخص وتقديم سلال غذاء شهرية وطحين القمح طوال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، تم الوصول إلى 1,400 أسرة فقط (أي ما يقدر بنحو 7,200 شخص) داخل الجيب، مما أدى إلى خلق فجوة قدرها 265,500 شخص خلال هذين الشهرين. وكما ذكر في قسم الاستجابة، تمكن الشركاء عبر الحدود من الوصول إلى اعداد محدود للغاية من الأشخاص لتقديم المساعدة. ومن الأهمية بمكان تنفيذ القوافل المشتركة بين الوكالات المزمعة التي تستهدف 272,500 شخص في إطار خطة نصف شهرية لشهري آذار/مارس ونيسان/أبريل، وكذلك الأنشطة المنقذة للحياة المزمع تنفيذها من خلال الشركاء عبر الحدود.

ولا يزال التحدي الأكبر في الاستجابة يتمثل في عدم القدرة على الوصول إلى الغوة الشرقية والحالة الأمنية المتدهورة. ونظراً لاستمرار الغارات الجوية اليومية، يتمكن الشركاء المحليون فقط من توفير المساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها بشكل متقطع. وتصل المساعدات الغذائية إلى عدد قليل من أصل 393,000 شخص في الجيب. وتم الإبلاغ عن إغلاق بعض الأسواق الكبيرة بالكامل في سقبا وكفر بطنا وعين ترما بسبب الغارات المكثفة (مبادرة ريتش 22-28 شباط/فبراير). ونظراً لكثافة الغارات الجوية والقصف في المناطق التي تم تقييمها، أصبح من المستحيل تقريباً شراء السلع من الأسواق. وبشكل عام، يظل نقص الدخل أو عدم القدرة على الوصول إلى السيولة النقدية المقترنة بعدم توافر الأغذية في المتاجر أبرز التحديات التي تحول دون حصول الناس على الغذاء. وقد أدى ذلك إلى عودة السكان إلى آليات التكيف الضارة، بما في ذلك تقليل حجم الوجبات، أو التفاوضي عن بعض الوجبات، أو قضاء أيام دون تناول الطعام. ووفقاً لتقرير مبادرة ريتش، يمتنع الآباء عن تناول طعام لضمان حصول أطفالهم على المزيد من الغذاء، وكذلك اقتراض الطعام من الأصدقاء والجيران.



التطورات الرئيسية

على مدار ثمانية أيام من بينها الأسبوع الأخير من شهر شباط/فبراير، تم إجراء 806 عملية جراحية في المرافق الطبية في الغوة الشرقية. وتوجد حاجة عاجلة وملحة لتوفير أدوية التخدير وكذلك المضادات الحيوية والعقاقير. وقد يؤدي الفشل في توفير المعدات الطبية والأدوية اللازمة إلى زيادة عمليات البتر ومضاعفات ما بعد الجراحة.

بالنظر إلى الزيادة الكبيرة في عدد القتلى والمصابين كل يوم، توجد حاجة ملحة لتوسيع نطاق الخدمات الصحية وضمان حصول السكان على العلاج الطبي الذي يحتاجون إليه، بما في ذلك خارج الجيب. ويجري حالياً بذل جهود لتنفيذ نظام الإجراء الطبي الذي يمكن المصابين بجروح بالغة الخطورة من الحصول على خدمات صحية في مدينة دمشق. وقد تمت المصادقة على خطة ميدفاك (Medevac) التابعة للقطاع الصحي (والمرفقات) في الغوة الشرقية من قبل الفريق التوجيهي الاستراتيجي للمنهج المتكامل للاستجابة الإنسانية في سورية (WoS SSG) في 19 شباط/فبراير 2018. وفي حين أن هناك قائمة شاملة تضم 1,065 شخصاً، تم تحديد قائمة تضم 77 مريضاً (بعد الفرز) ذوي أولوية (ومراقبتهم) على أساس أنهم الأكثر احتياجاً إلى الإجراء الطبي الفوري من الغوة الشرقية في 28 شباط/فبراير. وفي 13 آذار/مارس، تم إجراء 8 حالات لتلقي رعاية طبية.

الاستجابة

تم تغيير خطة لتنفيذ قافلة تحمل مساعدات صحية وتغذوية إلى دوما (اللوازم الصحية مقدمة من منظمة الصحة العالمية واليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان واللجنة الدولية للصليب الأحمر)، وإرسال قافلة متعددة القطاعات إلى دوما تحمل مساعدات غذائية لنحو 27,500 شخص بحاجة للمساعدة جنباً إلى جنب مع إمدادات صحية وتغذوية يومي 5 و 9 آذار/مارس.

لا تزال منظمة الصحة العالمية واليونيسف وصندوق الأمم المتحدة للسكان في سورية على أهبة الاستعداد لتقديم 76 طناً من الإمدادات الصحية (منظمة الصحة العالمية واليونيسف)، وهو ما يعادل 815 علاجاً طبياً؛ وأربع مجموعات لوازم الصحة الإنجابية (صندوق الأمم المتحدة للسكان)؛ ومجموعتي ولادة نظيفة تكفي لنحو 800 امرأة حامل (صندوق الأمم المتحدة للسكان)؛ و10,000 منديل صحي تغطي احتياجات 10,000 امرأة وفتاة في سن الإنجاب لمدة شهر واحد (صندوق الأمم المتحدة للسكان)؛ و2,745 مجموعة لوازم صحية نسائية لـ 2,745 امرأة وفتاة و500 مجموعة لوازم صحية للرجال تكفي لـ 500 رجل وفتى في إطار خطة القوافل المشتركة بين الوكالات النصف شهرية إلى مواقع متعددة داخل الغوة الشرقية خلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل.

أعدت مديرية الصحة في ريف دمشق اللقاحات الكافية لتنفيذ التطعيمات الروتينية والتحصين ضد شلل الأطفال لمدة 3 أشهر وكذلك المحاقن وصناديق السلامة. وسوف تقوم 18 نقطة طبية داخل تلك المناطق بإدارة حملة التطعيم عندما يتم تسليم اللقاحات، إذا تم تسليمها.

في هذه المرحلة، أدت القيود المفروضة على وصول الإمدادات التي سيتم تسليمها وعدد المستفيدين الذين تم الوصول إليهم إلى الحد من التنفيذ الكامل للخطة المشتركة بين الوكالات النصف شهرية. إذا تمت الموافقة على دخول قوافل مشتركة بين الوكالات وتم تسليم الإمدادات الصحية بعد ذلك، فإن عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى الإجراء الطبي إلى خارج الجيب سينخفض كثيراً.

وأكد مركز الهلال الأحمر العربي السوري أن من بين القائمة التي تضم 77 مريضاً تم منحهم أولوية الإجراء، والتي تم إرسالها إلى الجهات الفاعلة في القطاع الصحي داخل الغوة الشرقية، تم تأكيد 52 حالة ذات أولوية من قبل جمعية الهلال الأحمر العربي السوري في دوما. وستقوم الفرق الطبية التابعة للهلال الأحمر العربي السوري واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمة الصحة العالمية بتحديد المستشفيات التي ستستقبل المرضى ذوي الأولوية وتحديد ما إذا كانت المستشفيات المستقبلية بحاجة إلى أي دعم إضافي. وحصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، بالتنسيق مع الجهات الفاعلة في المجال الصحي داخل الجيب، على قائمة بأسماء الأقارب المرافقين للمرضى ذوي الأولوية الذين يبلغ عددهم

77، بما في ذلك جميع المعلومات المطلوبة. وسيتابع كل من قطاع المأوى والهلال الأحمر العربي السوري ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية خيارات الإقامة المحتملة للأقارب والتمويل المحتمل.

سوف يواصل قطاع الصحة العمل مع الحكومة السورية ومع الفريق الدولي لدعم سورية/فرقة العمل الإنسانية (ISSG/HTF) وغيرهم من الشركاء ذوي النفوذ من أجل الدعوة إلى حماية المرضى والعاملين في مجال الصحة والمرافق الطبية، وتقديم المساعدة الطبية عبر الخطوط الأمامية، بما في ذلك تلك المطلوبة للتدخلات الجراحية ومنتجات الدم المأمونة وعمليات نقل الدم، وتسهيل الوصول إلى الغوة الشرقية لإجراء التقييمات، ويلى ذلك الفرق الطبية والعيادات المتنقلة التي توفر الرعاية الصحية المستهدفة وتطعيم الأطفال وتنظيم عمليات الإجلاء الطبي للمرضى الذين يعانون من أمراض خطيرة.

التغرات والتحديات

لا تزال الموافقات على القوافل المشتركة بين الوكالات وعمليات الإجلاء الطبي معقدة، كما أن استمرار أعمال العنف ضد المرافق الصحية ومقدمي الرعاية الصحية داخل المنطقة يعرقل قدرة الشركاء على تقديم المساعدة. وتمثل آليات المراقبة والمتابعة الضرورية للمرضى ومرافقيهم من أفراد العائلة بعد إجلائهم من الغوة الشرقية (أثناء العلاج في المرافق الصحية وحتى العودة إلى الغوة الشرقية أو أي مكان آخر) ثغرة رئيسية. وتوجد أيضاً حاجة للوصول إلى جميع المرافق والخدمات الصحية داخل الغوة الشرقية وتقييمها. لا يزال تبادل المعلومات يشكل تحدياً، حيث يتواصل قطاع الصحة مع شركاء القطاع لاستكشاف الخيارات المتاحة لتبادل المعلومات بهدف دعم جهود إزالة التضارب. إن المناصرة المتضافرة لجهود الحماية مطلوبة لتعزيز سلامة وأمن العاملين الصحيين المتبقين.



التطورات الرئيسية

في الفترة من 1 إلى 20 شباط/فبراير، تم فحص 7,847 فتاة وفتى في الغوة الشرقية، من أصل 57,096 فتاة وفتى تتراوح أعمارهم بين 6 و59 شهراً، لمعرفة ما إذا كانوا مصابين بسوء التغذية الحاد من خلال مواقع المراقبة والمرافق الصحية الروتينية (العيادات الثابتة والمتنقلة). وتم تحديد 104 فتاة وفتى تتراوح أعمارهم بين 6 و59 شهراً مصابين بسوء التغذية الحاد الوخيم (SAM)، كما تم تحديد 608 مصابين بسوء التغذية الحاد المعتدل (MAM)، وبلغت نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم 1.3 في المئة. ومن المرجح أن تتدهور حالة التغذية بسبب الأعمال القتالية الحالية وتأثيرها على قدرة السكان على الحصول على الغذاء وخدمات الرعاية الصحية ومصادر المياه المحسنة والصرف الصحي/النظافة السليمة.

الاستجابة

الاستجابة التغذوية من 1 إلى 20 شباط/فبراير 2018:

قام ستة من شركاء قطاع التغذية عبر الحدود بتقديم خدمات التغذية الوقائية والمنقذة للحياة في حالات الطوارئ في الغوة الشرقية من خلال ثمانية مرافق صحية ثابتة و11 عيادة متنقلة تغطي 14 مجتمعاً محلياً في أربع نواحي (دوما، حرستا، عربين، كفر بطنا).

وأجرى 78 عاملاً في مجال الصحة المجتمعية هذه التدخلات المجتمعية. وقام موظفو الصحة المجتمعية بفحص الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و59 شهراً للكشف عن حالات سوء التغذية الحاد، وتوزيع مكملات المغذيات الدقيقة للنساء بالإضافة إلى الفتيان والفتيات الذين نقلت أعمارهم عن خمس سنوات. كما قدم العاملون في مجال الصحة المجتمعية رسائل حول الممارسات المثلى لتغذية الرضع وصغار الأطفال في

12 من أصل 23 قرية مستهدفة. كما وفرت المرافق الصحية والعيادات المتنقلة خدمات الفحص وإحالة النساء والأطفال دون سن الخامسة المصابين بسوء التغذية الحاد إلى مراكز علاج سوء التغذية الحاد الوخيم على مستوى المجتمع المحلي (CMAM) القريبة. كما تم تقديم المشورة الفردية بشأن التغذية المثلى للرضع وصغار الأطفال والتثقيف الصحي على مستوى المرفق الصحي.

وقدم مرفقان صحيان وعشر عيادات متنقلة العلاج المنقذ للحياة للأطفال دون سن الخامسة المصابين بسوء التغذية الحاد وكذلك للنساء الحوامل والمرضعات، مع توفير مكملات المغذيات الدقيقة للنساء الحوامل والمرضعات.

في 14 شباط/فبراير، قدم قطاع التغذية في سورية إمدادات التغذية الضرورية المنقذة للحياة من أجل دعم علاج سوء التغذية الحاد في النشائية من خلال قافلة مشتركة بين الوكالات عبر خطوط النزاع. ولا تزال الاستعدادات مستمرة لتقديم المزيد من إمدادات التغذية الوقائية والعلاجية من خلال شركاء آخرين مقرهم في الغوة الشرقية.

الاستجابة التغذوية من 21 شباط/فبراير إلى 5 آذار/مارس 2018:

منذ منتصف شباط/فبراير، تغير نمط تقديم الخدمات بسبب تدهور الوضع الأمني. في البداية، قام شركاء التغذية بتقديم خدمات التغذية من خلال العيادات المتنقلة نظراً لمحدودية وصول السكان إلى خدمات التغذية الثابتة داخل المرافق الصحية. ومع ذلك، فقد أدت الأعمال العدائية المتزايدة إلى تعليق عمل العيادات المتنقلة ويتم الآن تقديم جميع خدمات التغذية للأمهات والأطفال داخل أماكن مأوى تحت الأرض.

في الفترة من 25 شباط/فبراير إلى 5 آذار/مارس، قدم أربعة من شركاء قطاع التغذية خدمات التغذية للفتيات والفتيان دون سن الخامسة بالإضافة إلى النساء الحوامل والمرضعات داخل أماكن مأوى في الأقبية. وقام العاملون في مجال صحة المجتمع بتقديم بسكويت عالي الطاقة (HEB) إلى 2,992 فتاة وفتى تتراوح أعمارهم بين 6 و59 شهراً وامرأة حامل ومرضعة في 26 مأوى تحت الأرض في حرستا وسقبا وعين ترما. يعتمد تقديم الخدمات في أماكن المأوى تحت الأرض بشكل كبير على الوضع الأمني. ونظراً لتصاعد العنف، انخفض عدد أماكن المأوى المغطاة بخدمات التغذية الأساسية وأصبحت حركة العاملين في مجال الصحة المجتمعية محدودة.

تم فحص 825 طفلاً تتراوح أعمارهم بين 6 و59 شهراً بالإضافة إلى 119 امرأة حامل ومرضعة للكشف عن الإصابة بسوء التغذية الحاد باستخدام قياس محيط منتصف العضد (MUAC). تم تشخيص 35 طفلاً يعانون من سوء التغذية الحاد المعتدل (MAM) و3 يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم (SAM). ويتواصل علاج سوء التغذية الحاد بالأغذية العلاجية والتكميلية في أماكن المأوى تحت الأرض بسبب عجز موظفي التغذية وكذلك السكان عن الانتقال إلى المرافق الصحية نتيجة استمرار الغارات الجوية والهجمات البرية.

في 5 آذار/مارس، قدم قطاع التغذية في سورية من خلال اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي إمدادات التغذية الوقائية والعلاجية كجزء من القافلة المشتركة بين الوكالات إلى دوما. قدمت القافلة، التي سلمت لوازم صحية وغذائية وتغذوية، إمدادات تغذوية أساسية مثل المنتجات العلاجية لعلاج أكثر من 200 طفل مصاب بسوء التغذية الحاد، وبيلامي نت التكميلي لعلاج أكثر من 350 حالة سوء تغذية معتدل، بالإضافة إلى لوازم التغذية الوقائية، مثل 400 صندوق من العجينة المدعمة بالمغذيات الدقيقة، و2,000 صندوق من البسكويت عالي الطاقة، و9,600 عبوة من مسحوق المغذيات الدقيقة المتعددة، و300 عبوة من أقراص المغذيات الدقيقة، أو ما يكفي لدعم احتياجات الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات في دوما لمدة شهرين تقريباً.

رهنأً بالحصول على الموافقات اللازمة، فإن القطاع جاهز لتقديم إمدادات التغذية الأساسية إلى حرستا الشرقية وكفر بطنا ومسرانا لدعم احتياجات النساء والأطفال في تلك المنطقة. وواصل عمال الصحة المجتمعية نقل رسائل حول ممارسات تغذية الرضع المثلى والتثقيف الصحي.

أوقف نظام مراقبة التغذية (داخل المرافق الصحية) جميع أنشطته في 18 شباط/فبراير بسبب تصعيد العمليات العدائية. وفي 1 آذار/مارس، استأنف موقع أنشطة فحص التغذية التي تغطي كفر بطنا وعين ترما.

النتائج العامة المحققة في الفترة من 1 شباط/فبراير إلى 5 آذار/مارس 2018:

تم فحص 7,847 فتاة وفتى تتراوح أعمارهم بين 6 و59 شهراً للكشف عن الإصابة بسوء التغذية الحاد من خلال مرافق التغذية الثابتة والمتنقلة والمجتمعية، وتم تحديد 104 طفلاً مصاباً بسوء التغذية الحاد الوخيم و608 طفلاً مصاباً بسوء التغذية الحاد المعتدل وتزويدهم بالعلاج المناسب. في مواقع المراقبة التسع، تم فحص ما يقرب من 2,345 طفلاً للكشف عن سوء التغذية الحاد باستخدام قياس محيط منتصف العضد. وتم تحديد حوالي 23 طفلاً مصاباً بسوء التغذية الحاد الوخيم و120 مصاباً بسوء التغذية الحاد المعتدل. تم توفير العلاج المناسب لجميع الأطفال الذين تم تحديدهم والذين يعانون من سوء التغذية الحاد. وتم تقديم المشورة إلى 1,211 من مقدمي الرعاية (من بينهم نساء حوامل ومرضعات) بشأن التغذية المثلى للرضع وصغار الأطفال، على الرغم من أن تصاعد العنف أدى إلى تعليق أنشطة التدريب. تم توفير إمدادات التغذية الأساسية الكافية في كل من النشايه ودوما من قبل اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي، وذلك من خلال قوافل مشتركة بين الوكالات، لتغطية احتياجات المجموعات السكانية الأكثر ضعفاً. ومن المتوقع أن تساعد هذه الإمدادات في تخفيف معاناة النساء والأطفال.

التغرات والتحديات

يمثل تعطيل إمكانية الحصول على خدمات التغذية للفتيات والفتيان والنساء الحوامل والمرضعات المصابين بسوء التغذية، جنباً إلى جنب مع تعليق أنشطة التغذية في العيادات الثابتة والمتنقلة فجوة رئيسية في الاستجابة. إن إمكانية الوصول إلى النساء والأطفال والمرافق الصحية أمر بالغ الأهمية لضمان تلبية الاحتياجات التغذوية للسكان.

يؤثر إيصال إمدادات التغذية المتقطع وغير الكافي وغير المنتظم من القوافل المشتركة بين الوكالات على صحة السكان ورفاههم، ولا سيما الأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل والمرضعات. وازدادت محدودية وظائف العيادات المتنقلة وتغطيتها الجغرافية بسبب زيادة تكاليف التشغيل التي تعزى إلى ارتفاع أسعار الوقود. وفي الوقت نفسه، لم يتمكن الشركاء من توفير تغذية تكميلية شاملة للسكان، على الرغم من الحاجة المتزايدة لمثل هذا التدخل.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

كريستل يونس، رئيس مكتب أوتشا سورية، younes4@un.org

تروند ينسن، رئيس مكتب أوتشا تركيا، jensen8@un.org

إيفو فريسن، رئيس مكتب أوتشا الإقليمي للأزمة السورية، freijsen@un.org

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة www.unocha.org/syria www.reliefweb.int